آراء

إعلام خالد يوسف

معن البياري

أمّا أن يعود المخرج المصري، خالد يوسف، من مقامه في الخارج إلى بلده في أي وقت، فذلك حقّ له. أمّا تبرئته التامة مما سميت في الإعلام قضية الاستغلال الجنسي لشابّتين، ذاع أنه صوّر ممارسته أوضاعا حميمية معها، وعلى إثر القضية غادر، وهو العضو المحصّن في مجلس النواب، إلى باريس، قبل أزيد من عامين، فلم تتم بعد، ولم تجر مساءلته قانونيا بالإجراء المأخوذ به في مساطر التحقيق، فيما تم حبس (أو توقيف) الشابتين، والتحقيق معهما. ولم تُطو القضيةُ بعد، أو لم تقفل تماما، على ما توحي الأخبار المتناثرة، والتي صارت شحيحةً بشأنهما، والاتهام الذي جرى لهما أنهما ارتكبتا فعلا فاضحا مع خالد يوسف (1964). والبادي أن القضية فالتة، لا براءة ولا ثبوت اتهام، فيما طالت الشابتين، وقد أبلغت إحداهما الصحافة، كاذبة أو صادقة، إنها تزوّجت من المخرج المعروف، السمعة السيئة، إلى حدّ أن واحدةً فكّرت بالانتحار جرّاء ذلك. وليس سرّا أن تسريب جهاز أمني مشاهد تخصّهما مع خالد يوسف في فيديو (مصوّر في 2015) كان للتشنيع على النائب المذكور، المخرج الذي ارتكب اعتراضا على تعديل الدستور (وكان من لجنة صياغته) المعلن في العام 2014، من أجل إجازة تمديد ولايات رئاسة عبد الفتاح السيسي. ومعلومٌ أن مغادرته إلى الخارج كانت بطلبٍ (أو نصحٍ) من جهاز أمني، تماما كما أن «تنظيف» ملفه، وعودته، قبل أيام، سالماً من أي مساءلةٍ قانونيةٍ بصدد مسألة ما وصف «استغلالا جنسيا» اقترفه مع الشابتين، كانا بترتيبٍ من السلطات الأمنية.

عندما يتحدّث السيسي، السبت الماضي في إطلاق ما سمّيت «الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان»، عن التزام بصون الحقوق والحريات وتعزيز احترامهما، فإن الاحتفالية الواسعة، الإعلامية والاجتماعية، بخالد يوسف، لدى عودته من باريس، تنطوي على اعتداء ظاهر على واحدة من هذه الحقوق، المشار إلى صوْنها وتعزيز احترامها. فقد منح لصاحب فيلم «خيانة مشروعة» مساحات في قنوات وصحافات مصرية ليقول ما يشاء في المسألة، الوسخة، التي جعلته يغادر مصر، وليبرئ نفسه، ويؤشر إلى عقوبة جرت له بسبب مواقفه. ولا حاجة إلى التذكير بالإخلال المريع الذي يحدث هنا بشرط التوازن الإعلامي، بل بمهمة الإعلام ذاته، فالألف باء تخبرنا بأن ثمّة ضحيتين اتسخت سمعتهما، وربما لا زالتا قيد النظر القضائي، من طبيعي الأمور وبديهياتها أن لا ينفرد خالد يوسف برواية ما يرويه من دون أن تقولا ما عندهما، إذا أراد الإعلام أن يحسن صنعته. ولكن، من قال إن القصّة في مبتدئها ومسارها (ومنتهاها؟) هي على هذا النحو، إعلامية فحسب .. لا، القصة أن ما أريد أن يعاقب به خالد يوسف قد جرى وأخذ وقته، وقد أيقن الرجل أن اللعب مع الكبار ليست حرفته، وإن ما كان عليه أن يعرف سقوفه، وحدوده، فأن توفر له القوات المسلحة المصرية مروحية لتصوير «ملحمة 30 يونيو» (تسميته) فهذا لا يعني أن يسمح لنفسه الاعتراض على تمديد رئاسة السيسي إلى ما شاء الله، سيما وأنه تم تمرير اعتراضه على منح جزيرتي تيران وصنافير إلى العربية السعودية. ربما تم طي هذه المقطع من صفحات خالد يوسف، بعد «إطلاق» مشاهد من الفيديو الخادش لكل حياء.

لم نقع على غضب نسويين ونسويات، طالما لوحظ نشاطهم في مناسبات مشهودة، وهم يشيعون كلاما وفيرا عن التنوير وحقوق المرأة. لم يُغضب أيا منهن ومنهم أن شابّتين امتُهنت سمعتهما، في مقابل احتفاليةٍ إعلاميةٍ بمن هو متورّطٌ في حالهما هذا، أو أقله لم يبرّئه القضاء في حكم معلن من الشبهة هذه. وكان طيبا من مغرّدين ومعلقين في «تويتر» وحيطان «فيسبوك» أنهم جاءوا على هذه الممارسة الإعلامية البائسة، غير الأخلاقية حكما، وأنهم انتقدوا الصحافي خالد داود، المفرج عنه من اعتقال ظالم قبل أسابيع، لمشاركته في زيارة خالد يوسف، فيضطر الرجل لإيضاح أنه إنما أراد إخطار صاحب «حين ميسرة» بأسماء معتقلين احتياطيا في السجون، عساه يساعد، بحكم صلاته مع الأمن، في الإفراج عنهم .. طريفٌ هذا الكلام، وكافٍ بعد لمعرفة خيوط «خرّافية» خالد يوسف .. الطويلة.

أوهام عتّال سيبيريا

ممدوح حمادة

يقول عالم النفس النمساوي فيكتور فرانكل: «في الطب النفسي توجد حالة معيّنة تُعرف بـ (وهم الإبراء). يمتلك فيها الشخص، المُدان فوراً قبل تنفيذ حكم الإعدام فيه، شعورا غامضا يشبه الوهم بأنه سوف يجري إنقاذه من الإعدام في اللحظة الأخيرة»، هذه اللحظة الأخيرة التي يعيشها المحكوم بالإعدام نعيشها نحن مدى الحياة تقريبا. في بلدةٍ نائيةٍ في سيبيريا في أواخر الثمانينيات، التقيت مصادفةً بمخرج مسرحي سوري خرّيج أحد المعاهد المسرحية السوفييتية، سألته إن كان هناك إقبال على المسرح الذي يعمل فيه في هذه البلدة النائية، فأجابني بحرقة: «كل سكان المدينة تقريبا يترددون على مسرحي يوميا». لاحقا، علمت أن المسرح الذي يتحدّث عنه هو السوبر ماركت الموجود في مركز البلدة، فقد تبين أنه يعمل عتّالا في هذا السوبر ماركت. وعندما علم أنني في السنة الأولى، قال: «تعلّم من تجربتي، يا بني، أبق فمك، خلال السنوات المقبلة، مقفلا. لا ترو النكات ولا تستمع إليها، ولا تطالب بإطلاق المعتقلين السياسيين، وإلا فإنك لاحقا ستعمل عتّالا في بلدة نائية ما، تتحدر زوجتك منها. عندما قدمت، كنت أعتقد أن كل شيء في غيابي سيتغير، وأنني سأعود إلى سورية التي ترفل بأثواب الديمقراطية. سيكون هناك حرية صحافة وحرية تعبير وإلى آخره من هذه الترهات. ولكن خمس سنوات، يا بني، فترة قليلة في عمر التاريخ. كان لساني فيها ينطلق من دون شعور بالخوف. لم أترك شيئا لم أتحدّث عنه. لم أترك شخصية لم أروِ عنها النكات، ولا شيء كان يبعث في نفسي الخوف، فالتغيير قادم، ولا أحد يملك الحق بأن يحاسبني على ممارسة حقي المشروع. ولكن نهاية الدراسة حلّت كالقضاء العاجل، والتغيير الذي حصل جاء على عكس توقعاتي، وكان نحو الأسوأ، وبدلا من حرية التعبير أصبح كمّ الأفواه سياسة رسمية، وزجّ آلاف في السجون، وأنا طلبت من قريب متنفذ أن يضرب لي «فيشي»، فأخبرني أنه سيلقى القبض علي في المطار. وهكذا لم يبق أمامي إلا قرية زوجتي هنا. وبعد تردّد، قرّرت أن عتّالا في سوبرماركت القرية أفضل حالا من زنزانةٍ لا يعلم إلا الله في أي سجن ستحتويني، فلا تكرّر تجربتي البائسة».

يرافقنا وهم التغيير منذ ولادتنا، فنحن نعتقد أننا، بعد انتهاء الدراسة، سنعثر على عمل يجعلنا أثرياء وأكثر رفاهية، ولكن عددا كبيرا منا لا يتجاوز امتحانات الثانوية، فتتلقفهم سوق العمل الراكدة أصلا. ومن ينهي الجامعة لا يجد أمامه أكثر من مجال التدريس الذي لا يختلف كثيرا عن سوق العمل. وسرعان ما يكتشف أن مهنة التدريس، أو ما يشابهها من الوظائف، ليست إلا احتيالا على الفقر والجوع، فيلحق برفاقه الساقطين إلى سوق العمل الذي يوفر له عملا إضافيا، غالبا ما يكون من الأعمال السوداء. وسيظل وهم التغيير يرافقه حتى اللحظات التي يلفظ فيها أنفاسه على سرير المرض، وكمريض سيبقى يعاني من وهم الشفاء، على أساس أن العلم سيعثر على علاج لهذا المرض بين لحظة وأخرى. اللاجئ أو النازح سيبقى يعتقد أنه عائد، وربما يأخذُ مفتاح بيته معه، لكي يفتح أقفاله عند عودته. ولكن البيت سيتهدّم، ويصبح أثرا والشخص سيموت، ولا يبقى سوى المفتاح الذي لا يعرف ماذا حل بقفله. على الصعيد الوطني، يكاد وهم التغيير يكون شاملا كذلك، لأن كثيرين سيعتقدون، مثلما أعتقد «عتّال سيبيريا» أن البلد سينهض وستتغير أوضاعه، وأن القضاء سيصبح مستقلا والبرلمان سيصبح منتخبا، وسيجري بحسب القانون تداول السلطة، سواء بين الأشخاص أو بين الأحزاب. ولكنه سيموت والبلد على حاله، والتغيير يسير بخطى حثيثة نحو الأسوأ. وإذا جرت محاولةٌ للتغير سيتدخل كل خلق الله لمنع هذا التغيير. يكاد الموقف يكون ميؤوسا منه، والتغيير لن يحدُث إلا بطفرة تاريخية ما غير محسوبة منا. ربما تحدث بعد أيام، وربما بعد مائة عام، ولكنها ستحدُث. أقول هذا فقط، لأنني «أعلّلُ النفس بالآمال أرقبها ... ما أضيق العيش لولا فسحة الأملِ».

لبنان منهوب وليس محاصراً

مالك ونوس

مع إعلان السفيرة الأميركية في بيروت عدم ممانعة بلادها تزويد لبنان بالغاز المصري والكهرباء الأردنية عبر سورية، ظهرت أصواتٌ تابعة لأقطابٍ في النظام اللبناني، ولأحزابٍ وشخصياتٍ ومشايعين، ليعلنوا انتصار لبنان على الحصار الأميركي المفروض عليه، وبالتالي بدء حل مشكلة الطاقة التي يعاني منها. وفي إشاراتهم تلك، تركيز على أن مشكلات لبنان كانت نتيجة ذلك الحصار الذي يتحدّثون عنه، وليس نتيجة سياسات النهب التي مارسوها من عشرات السنين. وقد كانت بهجتهم عارمةً، إلى درجة أنها غيّبت عن بالهم أن الخطوة الأميركية ليست سوى استباق لمحاولات زيادة نفوذ إيران الاقتصادي في هذا البلد، بعد خطوة حزب الله استقدام باخرةٍ تحمل المازوت من إيران وتحذيره من استهدافها.

وقد جاءت الخطوة الأميركية بعد تفاقم الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في لبنان، وفي إثر انهيار عملته وشحّ موارده من الوقود، بسبب عجز الدولة عن تمويل استيراده وعن صيانة معامل الطاقة بسبب نقص السيولة لديها. وانعكس ذلك عتمةً حلّت على البلاد برمتها، وازدحاماً على محطات الوقود، وتوقف أفرانٍ ومستشفيات ومصانع كثيرة عن العمل وعن تقديم خدماتها بعد فقدان الفيول والبنزين والمازوت. وفي هذا الوقت، أعلن أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، عن نية حزبه استقدام سفينة مازوت من إيران، وهدّد من محاولة منع رسوها في الموانئ اللبنانية، كما هدّد من استهدافها في عرض البحر معتبراً إياها أرضاً لبنانية، متوعّداً بالرد على الأميركيين أو الإسرائيليين إن قصفوها، كما فعلوا مع سفنٍ أخرى كانت تتجه إلى الشواطئ السورية.

وإزاء هذه الحال، قرّر الأميركيون إيجاد حلّ لمسألة الوقود والكهرباء التي يعاني لبنان منها، فوجدوه في الغاز المصري والكهرباء الأردنية. لذلك أبلغت السفيرة الأميركية في بيروت، دوروثي شيّا، الرئيس اللبناني، ميشيل عون، في 19 أغسطس/ آب الماضي، قرار بلادها مساعدة لبنان بهذه الطريقة. وكون سورية هي دولة المعبر للغاز وللتيار الكهربائي، لم تمانع واشنطن التعاون بين لبنان وسورية والأردن ومصر لإتمام هذا المشروع، فتوجّه وفد وزاري لبناني إلى دمشق للحصول على موافقتها بمرور الغاز عبر أراضيها إلى مدينة طرابلس، واستخدام شبكة الكهرباء السورية لنقل التيار الكهربائي إلى لبنان وحصل على موافقة حكومتها.

لمس الأميركيون عدم معارضة أيٍّ من الأطراف اللبنانية استقدام المازوت من إيران، أو من أي دولة أخرى، ما دام ذلك يخفّف من الكارثة التي يعيشونها. والمقصود بتلك الأطراف «فريق 14 شباط» الذي عادة ما يعارض أي تقارب بين الدولة اللبنانية وإيران، خوفاً من إلحاق بلادهم بالأخيرة. وقد كانت للبنان تجربةٌ مماثلةٌ، في أوقاتٍ سابقة، حين أبدت إيران استعدادها لتسليح الجيش اللبناني. وحين أعلن نصر الله استعداد إيران تزويد لبنان بالأدوية التي يحتاجها، لاقت هذه الفكرة معارضةً صريحةً من ذلك الفريق، فلم يتم الأمر. لكن تلك المعارضة اختفت، أو خفتت، مع مسألة سفينة المازوت الإيرانية بسبب تردّي الحال في البلاد إلى مستويات غير مسبوقة، والحاجة إلى استدراك الانفجار الاجتماعي الذي يمكن أن يطيح الطبقة السياسية هذه المرّة إن وصل الشعب اللبناني إلى مرحلة العجز عن التحمُّل، وقرّر التخلص من مسبّبي أزماته، القابعين في مراكز القرار فيه.

يحاول بعض أقطاب النظام، عبر وسائلهم الإعلامية وذبابهم الإلكتروني، ترويج فكرة أن الحصار الأميركي هو سبب أزمة الوقود في لبنان، بينما ليس هنالك حصار من هذا القبيل سوى في عقولهم؛ القضية قضية عقوبات أميركية طاولت حزب الله وأعضاء من الحزب، وحتى المتحالفين معه، من قبيل رئيس التيار الوطني الحر، جبران باسيل، صهر الرئيس اللبناني والمتحكّم بعقود الوقود فيه. وتسبّب باسيل بمشكلة للبلاد برمتها، حين أراد تحييد معامل الطاقة في لبنان وتهميشها مقابل الدوام على تجديد التعاقد مع بواخر توليد الطاقة التركية، وهو ما تسبّب، على المدى البعيد، في أزمة الكهرباء التي تفاقمت منذ أشهر. وجاهد باسيل، حين كان وزيراً للطاقة والمياه، من أجل تجديد التعاقد مع تلك البواخر، على الرغم من أن العقد الأول كانت لسنتين لا غير، تتمكّن الحكومة فيهما من حلّ

> هدف محاولات ترويج انتصار على الحصار الأميركي هو إعادة تعويم النظام اللبناني الذي اهتزّت أركانه

مشكلة معملي الطاقة في الزهراني ودير عمار وصيانتهما وتزويدهما بالوقود أو بناء محطة توليد إضافية، على الرغم من أن تكاليف ذلك التعاقد كانت تكفي لبناء محطة توليد ثابتة ودائمة. وهذا ما دفع الإعلام إلى البحث عن الدوافع وراء تجديد التعاقد، فوجدها في عقود جانبية تتضمن سمسرات بملايين الدولارات التي كانت من نصيب أشخاص مقرّبين من باسيل ومن رئيس الحكومة السابق، سعد الحريري، ما دفع القضاء إلى التحقيق في الأمر، والحجز على الباخرتين التركيتين، واعتقال ضالعين في العقود مقرّبين من باسيل والحريري.

كما تستمر محاولات أقطاب النظام التعمية على حقيقة أن فقدان السيولة من البنوك اللبنانية هو السبب الحقيقي وراء عجز الدولة عن استجرار الوقود من أي بلد أو عن صيانة محطات التوليد. إذ تبخّرت السيولة من البنوك اللبنانية في ليل الاحتجاجات، أواخر سنة 2019، حين نهب المسؤولون اللبنانيون مدّخرات أبناء الشعب اللبناني من العملة الصعبة، وحوّلوها إلى حساباتهم في البنوك الغربية، خوفاً من أن تطيحهم المظاهرات التي عمّت البلاد. وأدّى تهريب تلك المبالغ إلى الانهيار المالي، وتدهور سعر صرف العملة الوطنية حتى وصل إلى 20 ألف ليرة لبنانية مقابل الدولار، بعدما كانت 1500 ليرة مقابل الدولار قبل الأزمة التي ضربت البلاد من سنتين. ويحاولون إخفاء الحقيقة التي كشفتها وزارة الخزانة المالية قبل سنتين، وتحدّثت عن نهب الطبقة السياسية في لبنان مبالغ وصلت إلى مئات مليارات الدولارات من قروضٍ دوليةٍ وسمسراتٍ وتلزيماتٍ وغيرها.

لا يخفى على أحد أن هدف المحاولات خلف هذا الترويج لانتصار على الحصار الأميركي إعادة تعويم النظام اللبناني الذي اهتزّت أركانه، ولحق الصدأ وجوه أقطابه، بعدما سقطوا في أعين اللبنانيين. والأخطر من ذلك افتضاح أمرهم لدى كثيرين ممن كانوا يدينون بالولاء لزعماء طوائفهم، فلم يروا منهم أي خطوة لوقف التدهور، بل وجدوا أنهم سبب تحوُّل 85% من سكان البلاد إلى فقراء يعجزون عن تأمين رغيف الخبز. ويرى هؤلاء أن تضخيم فكرة الحصار الأميركي لن تنفع، لأن أي حصار لا يمنع استيراد الطحين، ويتغاضى عن استيراد الوقود، كما لا يمنع استيراد الدواء الذي تبيّن أن فقدانه من الأسواق ليس العجز عن استيراده بسبب نقص السيولة فحسب، بل احتكاره لدى أناس مقرّبين من زعماء الطوائف الذين لا يتوقفون عن شتم الحصار في النهار، ونهب مقدّرات البلاد في الليل.

(كاتب سوري)

كاريكاتير **عماد حجاج**

قاطعوا كل مثقف متخاذل

إياد الدليمي

ربما لم يعد خافياً على أحد أن المثقف العربي سجل تراجعا في دوره الطليعي والقيادي إلى الحد الذي بات معه هذا الغياب وكأنه أزلي، فلم يعد هناك من أحدٍ يسأل أين المثقفون؟ أين الطبقة الواعية في هذا المجتمع أو ذاك؟ ليس لهذا التراجع ما يبرّره سوى ما يمكن وصفه بإيثار السلامة وسط عالم هائج مائج، وسلطات تسعى إلى أن ترسم أدورا لهذا المثقف، وفقا لما تريده هي، وليس ما على المثقف أن يفعله. وقد جعل هذا الغياب القسري أو الإرادي لبعض هؤلاء المثقفين المجتمعات العربية يديرها أنصاف مثقفين، أو حتى جهلة، تدير بهم من خلالها السلطات ماكينة التوجيه والتأثير لما تبحث عنه أو تريده هي. وذاك لعمري ديدن السلطة منذ وجدت، ومنذ بدأ أول اصطدام بينها وبين المثقف، فسقراط مثلا، وعندما كان عضوا في مجلس الشيوخ اليوناني، رفض قرار الإعدام بحق الجنرالات الذين وجهت إليهم تهمة التخلي عن القتلى والجرحى في معركة أرغنوسي، ما دفع السلطة إلى محاولة توريط سقراط بالطلب منه وأعضاء آخرين جلب حاكم مدينة سلاميز من أجل إعدامه، وهو الأمر الذي رفضه سقراط، قائلا «لن أرفض فلسفتي حتى ألفظ النفس الأخير»، فدفع حياته ثمنا لمواقفه وإيمانه بعدالة قضيته. وقد لا يكون سقراط الوحيد الذي دافع عن أفكاره بوجه السلطة الغاشمة، بل ربما في التأريخ الإسلامي ما يمكن اعتباره ثورة في مواجهة السلطات الغاشمة، حتى التي كانت تتستر بستار الدين، كيف لا وفي الحديث الشريف ما يدفع باتجاه رفض الظلم، حتى لو كلف هذا الرفض حياة الإنسان... يقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم «أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر».

لقد تراجع دور المثقف العربي حتى تماهى في كثير من مواقفه مع السلطة، راجيا عفوها أو راجيا كرمها. وفي الحالين، أدّى هذا التراجع إلى أن تسود ثقافة التخلّي، وهذه واحدة من أعظم الأمراض التي منيت بها أمتنا، فاليوم من النادر جداً أن تجد المثقف العربي متصدّراً المشهد العام، ومتصدّيا لما يجب أن يتصدّى له، بحكم أنه أمتلك أدوات المعرفة وغاياتها، وبات أكثر قدرةً على أن يقول ما يجب أن يقال، من أجل مجتمعه وأمته، فما بال هذا المثقف بات عبئا، وليس متخلياً فقط عن دوره؟ لقد عملت الأنظمة العربية عقودا على تدجين المثقف، سواء بترهيبه أو ترغيبه، وبقيت قلة قليلة من أولئك المثقفين الذين يؤمنون بدورهم التنويري، ممن يحاولون أن يشقّوا عصا طاعة ولاة الأمر، مشاكسين ومشاغبين لهم بين الفينة والأخرى، غير أن هذا القليل لم يعد مؤثّرا، بعد أن غيبته وسائل التكنولوجيا الحديثة، وهو الذي سعى في أرض الله مهاجراً، مبتعداً عن ديار العرب التي تعرفه، وتعرف حتى رقم الناقة التي يستقّلها.

يمثل تراجع دور المثقف انتكاسة كبيرة، ولكن الانتكاسة الأكبر تبقى في تحوّل كثيرين من هؤلاء المثقفين إلى أبواق للسلطة، راغبين أو راهبين، بل إن كثيرين منهم لم ينبس ببنت شفة، وهو يشاهد ما يجري حوله من مجازر مروّعة، ترتكب باسم القومية أو الدين، أو حتى باسم السيادة وحق الدولة، وكأنهم لا يعيشون أوجاع هذه الأوطان التي حملتهم ذات يومٍ على أكتافها، وأذاعت إبداعهم ولقّنته للأبناء وحتى الأحفاد. المطلوب اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، فضح كل مثقفٍ تخلّى عن دوره، فضح كل من حول كلماته إلى رصاصات موتٍ في أجساد الضحايا، فضح كل من ارتضى أن يكون ابنا بارّا لأنظمة التدجين والترويع والقتل والترهيب، فالأمة اليوم بحاجةٍ، أكثر من أي وقت مضى، للمثقف الذي يعرف دوره ويعيه، للمثقف الذي يواجه السلطة وجبروتها، حتى لو اضطره ذلك أن يدفع الثمن من حياته. برهنت ثورات الربيع العربي أن تخلّي المثقف عن دوره التنويري كان باهظا، حيث كفرت الشعوب الثائرة؛ بسنوات من الخداع التي كانت تُمارس عليها من مثقفي لغة الضاد، ممن كانوا يدفعون بهم إلى الثورة بوجه الظلم واسترداد الحقوق والحرية والكرامة، غير أنهم انسحبوا مع أول مواجهةٍ مع هذه الأنظمة. بالتالي، لا بد من حركةٍ تصحيحية يقودها الشعب، المجتمع عامة، ويكون ذلك من خلال مقاطعة جماهيرية لكل مثقفٍ لم يقل كلمة حق بوجه سلطان جائر، بوجه كل سلطة واجهت شعوبها بالرصاص.

> تراجع دور المثقف العربي حتى تماهى في كثير من مواقفه مع السلطة

الشعوب العربية اليوم في مرحلة إعادة استكشافٍ لذاتها ووعيها. وبالتالي، فإنها بحاجةٍ ماسّة جدا أيضا لإعادة استكشاف ثقافتها ومثقفيها، فلم يعد مقبولا بعد اليوم أن تصفّق هذه الأمة لمن آثر السلامة من مثقفيها، ولم يعد مقبولا أن تبقى هامات بعضٍ من هؤلاء المثقفين مرفوعة، بينما تُدكّ مدنٌ وتُقصف بلداتٌ ويدفن أطفالٌ تحت أنقاض منازلهم، فإما أن ينزل هذا المثقف عن برجه العاجي ليقول للجزار لا، أو أن يُخلي الطريق لآخرين ممن بدأت أقلامهم تنثر بياض مواقفهم بحبر الموقف، لا بحبر التزلّف للسلطات.

(كاتب وإعلامي عراقي)

الإسلاميون في المغرب يغادرون عبر الصناديق كما جاءوا

عبد الحميد اجماهيري

استطاع حزب التجمّع الوطني للأحرار في المغرب، والذي يقوده الملياردير، وزير الفلاحة، عزيز أخنوش، أن يفعل، مع مائة ومقعدين نيابيين، ما لم يستطعه إلياس العماري، زعيم حزب الأصالة والمعاصرة، الذي أسسه فؤاد عالي الهمة، المستشار الملكي حاليا، بالعدد نفسه من المقاعد، في انتخابات 2016 ، أي إزاحة حزب العدالة التنمية من صدارة المشهد السياسي. ويصل أخنوش إلى رئاسة الحكومة، فاعلا اقتصاديا ورجل أعمال، بعد أن ضاعف عدد أصوات حزبه ومقاعده مقارنة مع الانتخابات السابقة، فقد ارتفعت حصيلة المقاعد البرلمانية لهذا الحزب الذي تصدر نتائج الانتخابات التشريعية، لتصل إلى 102 مقعد، حسب معطيات رسمية. كما انخفضت نتائج حزب الأصالة والمعاصرة الذي حل ثانيا إلى 87 مقعدا، وارتفعت مقاعد حزب الاستقلال الذي حصل على81 مقعدا. وحصل حزب الاتحاد الاشتراكي على 34 مقعدا، بزيادة 41 مقعدا عن الانتخابات التشريعية السابقة. في حين تدحرج الحزب الاسلامي، العدالة والتنمية، إلى أسفل الترتيب بـ13 مقعدا ليغلق الناخب المغربي قوس التيار الاسلامي الحزبي الذي رفعته موجات الربيع العربي منذ عقد.

في تلك الفترة، كان التقاطب حادّا، على قاعدة سياسية وبقاموس سياسي تنازعي، جعل المشهد يبدو كما لو أن القطبية أو هناك ثنائية سياسية ستتكرس في الزمن السياسي المغربي. وكان «العدالة والتنمية» يمثل، في هذه القطبية السياسية، التيار القادم مع رياح الشرق، ضمن تحوّلات الربيع العربي، وما حملته من توجّهات جديدة. وكان غريمه «الأصالة والمعاصرة» يمثل «التحكّم»، بوصفه تهمة تضعه رديفا للدولة العميقة، كما روجتها الآلة الدعائية المستعملة من الإسلام السياسي الشرقي.

مع انتخابات 8 سبتمبر، سقطت الثنائية، وكان من عميق التحوّلات أن أصبح الحزبان حليفين، قبيل الانتخابات بأسابيع قليلة.

وكان هناك تخوف غير معلن من أنهما إن حصلا على مقاعدهما نفسها في الانتخابات التي جرت سنة 2016 سيغلقان الحقل السياسي بينهما، ويدفعان الباقي إلى هوامش المعارضة، غير أن التحالف الذي جسّد التحول الحديث أفقد الانتخابات رهاناتها السابقة. ومن أسباب الهزيمة كذلك أن «العدالة والتنمية» لم يستطع أن يُقنع بحصيلته بقدر ما أنه أعطى الانطباع أنه قابل للتناقضات كلها، من أجل البقاء في الحكومة.

والنقطة التي استرعت الانتباه لدى المحللين السياسيين تناقضات الحزب الكثيرة في الآونة الأخيرة، علاوة على خروجه من الإجماع السياسي الذي حصل حول الانتخابات (ما سماه الكاتب في مقال سابق «عزلة سياسية بقفل دستوري»). وعليه، ما فقده «العدالة والتنمية» يفوق بكثير المقاعد الإنتخابية. لقد فقد القدرة على تطبيع وجوده في حقل سياسي، ما زالت مقوماته محكومة بالتعاقدات التوافقية.

فقد تطبيع وجوده من حيث بقائه معزولا إبّان المصادقة على القوانين الانتخابية، إذْ كان القوة السياسية الوحيدة التي عارضت القاسم الانتخابي الجديد (اقتسام المقاعد على قاعدة المسجلين في اللوائح الانتخابية عوض المصوّتين). ومن المفارقة أن هذا القاسم هو الذي أنقذ ماء وجهه، وإلا كان سينقرض انقراضا غير مسبوق في تاريخ الحزبية المغربية.

ومن مظاهر عزلته السابقة للانتخابات أنه خرج عن التوافقات الكبرى بشأن قوانين أخرى، منها مشروع تقنين زراعة القنّب الهندي (الكيف) الذي سينقذ مئات آلاف من المزارعين المطاردين أو المعوزين، ويمنح الدولة المغربية مليارات الدولارات من الاستعمالات المقنّنة للقنب الهندي.

ومما زاد من ضبابية الصورة التأرجح بين قيادتين: رسمية ممثلة في سعد الدين العثماني، وغير رسمية في شخص عبد الإله بنكيران، الذي كان أنصار الحزب، وجزء من الرأي العام، ينتظرون إطلالاته، وينكّت في المقابل على تصريحات العثماني وهشاشته السياسية، كما حدث عند تقديم قانون الاطار الخاص بلغات التدريس، واصطف البرلمانيون الإسلاميون، في أثناء التصويت عليه، مع قناعة بنكيران، ضد العثماني الذي قدّمت حكومته المشروع إلى البرلمان... كان الظل في هذه القصة أقوى بكثير من الجسد، والنسخة أقوى من الأصل.

المعطى الآخر حصل في التركيبة السوسيومهنية للحزب الإسلامي الذي فقد جزءا مهما من المنتخبين الأجراء باسم النقابات، وكذلك في أوساط التجار والمهنيين وأصحاب المقاولات الوسطى الذين راهنوا على الحزب، ودعموه بشريا وماديا، قبل أن يتخذوا قرارات جد مجحفة، جعلت قطاعات واسعة من الموظفين تهجرهم، وتختار الابتعاد عنهم نحو أحزاب اخرى، أو العودة إلى أحزابٍ سبق لهاَ أن وقفت بجانبها، كما هو حَال اليسار في شخص الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية أو الاستقلال، أقدم حزب في المغرب.

وبات واضحا، عند جزء كبير من أصحاب القرار، أن «العدالة والتنمية» يمكنه أن يكون حزبا للتناوب السياسي، ولكن نخبته لم تستطع أن تتكرّس نخبة بديلة باستمرار، سواء في تسيير البلديات والجماعات، أو في تسيير القطاعات الوزارية. وكان الطاقم الذي عرضه على الدولة والمغاربة محدود الخبرة، تتراكم عند الواحد منهم مهام كثيرة، أحيانا بين الوزارة ورئاسة الجماعات الترابية أو المدن، ما أعطى صورة الحزب الذي يتوغل في المناصب الحكومية. لعل أبرز درس

> الهزيمة غير مسبوقة، ورد الفعل غير مسبوق كذلك، والسياق العام غير مسبوق، والتجربة كلها غير مسبوقة في نهاية المطاف

يمكن الخروج به أن المغرب تعايشت طبقته السياسية مع الحزب الإسلامي، ولم تنجرّ إلى أي إجراءات استثنائية، كما وقع في تونس ومصر، للقطع مع حزب له فهم فئوي في التعامل مع الفرقاء السياسيين، حزب ارتبط، في الذهنية العامة، عن حق أو عن باطل، بتقلبات الإقليم العربي أكثر مما هو متجذر في الحقل السياسي المغربي.

وهو مدين للربيع العربي أكثر من التحوّلات التي يعرفها المغرب، وهو ما يجعله، في أحيانٍ كثيرة، يقف عند عتبة التطبيع العامّ من دون الدخول إلى البيت الكبير.

لقد اعتبرت الدولة المغربية أن وجود هذا الحزب جزء من سيادتها الذاتية. ولهذا لم تقبل أية وصفات لتحجيم وجوده، بل إنها لم تنتصر حتى لأحزابٍ من رحمها الإدارية، وتركت اللعبة مُستمرّة عقدا، حتى قرّر الناخب المغربي إغلاق القوس بكل سلاسة، وبقبول مصدوم للنتيجة من الحزب نفسه.

لم يسبق لأي حزب أن سقط هذا السقوط. كما لم يسبق أن قاد حزب واحد رئاسة الحكومة عقدا، في ظروف صعبة ومستجدّة للغاية، منها ما تتعلق بانطلاق الاستراتيجيات الكبرى في البنيات التحتية والفلاحة والسياحة والموانئ، والتطلع إلى نموذج تنموي جديد، يستوجب روحا توافقية أكثر من الروح المتفرّدة التي عمل بها الحزب الإسلامي. ولقد استخلص القادة السياسيون والتنظيميون ما يجب استخلاصه بتقديم استقالة جماعية. والحق أن هذا غير مسبوق، ولم يحصل أن قدّمت قيادة سياسية، بكامل أركانها، الاستقالة جزءا من تحمّل المسؤولية في الهزيمة الكبيرة التي تعرّض لها الحزب الإسلامي، وهو أمر يستوجب بالفعل القراءة الهادئة من زاوية التاريخ السياسي الحزبي في المغرب.

الهزيمة غير مسبوقة، ورد الفعل غير مسبوق كذلك، والسياق العام غير مسبوق، والتجربة كلها غير مسبوقة في نهاية المطاف.

(كاتب مغربي)

الشمس تشرق منتصف الليل في جنين

عيسى الشعيبي

في الليل الفلسطيني الحالك الموحش الطويل، وفي قليلٍ من الحالات، تقع بعض الخوارق الخارجة، ليس عن ناموس الطبيعة، وإنما عن مجرى الأقدار المقدّرة والوقائع المدبّرة، كأن تطلع الوردة اليانعة من قلب الحجر على سبيل المجاز، أن تقاوم العين مخرز السجان، وهذا يحدث كل يوم. أو أن تصنع ثورة فوق بساط الريح، أن تصبح رقماً في المعادلة لا يقبل الامّحاء، أن يبني فتى من جيل الانتفاضة دولةً بين حجرين، وحدّث ولا حرج عن محاصرة الحصار، عن روحٍ لا تعرف الانكسار، عن العبور شبه المستحيل من قلب عتمة الحكم المؤبد والموت المؤجّل إلى ضوء الشمس الساطع وفضاء الحرية الرحيب، ولو لوقت ضئيل. آخر مرة حدثت فيها مثل هذه المعجزات المخبوزة من عجين إرادةٍ لا يفلّها الحديد والنار، وقعت قبل نحو أسبوع، حين أشرقت الشمس بعد منتصف الليل في سماء مدينة جنين، وفاض ضياؤها على ربوع فلسطين، أي عندما عبر ستة أسرى نفق السجن الحصين إلى مدارج الحرية باقتدار، وأسسوا بصنيعهم هذا فجر يوم فلسطيني جديد، تملأه مشاعر العزّة والبأس والثقة بالنفس، ويغمُره الحسّ بالجدارة والندّية والاستحقاق. وربما مهّدوا، بهذه المأثرة، الأرض السياسية لإشعال هبّةٍ شعبيةٍ أخرى، من المقدّر لها أن تكون أكثر تمكّناً من هبّة سيف القدس التي تبدّد وهجها بسرعة، وضاعت مفاعيلها سدى، جرّاء التنازع على المكاسب الفئوية، واموال إعادة الإعمار.

ليست هذه هي المرة الأولى التي تُشرق فيها الشمس في سماء جنين بعد منتصف الليل، أو في غيرها من مدن الضفة والقدس والقطاع، إلا أن هذه المدينة، الرابضة على سهل مرج ابن عامر، كانت أكثر مدن فلسطين تآخياً مع هذه الظاهرة الكفاحية الملهمة طوال العقود الثلاثة الماضية، ففيما نالت مدينة نابلس لقب عاصمة انتفاضة الحجارة، أواخر الثمانينات، لشدّة بأس فعالياتها الشعبية، كانت جارتها جنين أهلاً للقب عاصمة الانتفاضة المسلحة الثانية مطلع الألفية الثالثة، بفضل ما أبدته جماهيرها من بسالةٍ منقطعة النظير، وما تجلّى في المخيم الذي يحمل اسم مدينة الشيخ عز الدين القسام، من بطولاتٍ فرديةٍ وجماعيةٍ تجلّ عن الوصف، خصوصا عندما جرت إعادة احتلال الضفة الغربية عام 2002، وخاض سكان المخيم الشجاع معركةً ضارية، استمرّت نحو أسبوعين، غطّت فيهما مدينة الشهداء عار احتلال الضفة بدون قتال، فأتت تلك المعركة التي أطلق عليها القائد الراحل أبو عمار، بفخر واعتزاز شديدين، اسم «معركة جنين غراد». وإذ نستعيد اليوم هذه الصفحات المشرقة من سيرة الكفاح الوطني المجيد لهذه المدينة الباسلة، التي أنتج لها المخرج محمد بكري فيلماً سماه «جنين جنين» فذلك لأنها، والبلدات المحيطة بها، هي التي أنجبت الفرسان الستة، الذين حرّروا أنفسهم بأنفسهم، وصاروا في نظر شعبهم أبطالاً ميامين، أو قل أولاداً أعزاء لكل أب وأم، حيت باتت كل أسرة تود احتضانهم، ويرغب كل فلسطيني أن يضعهم في سويداء قلبه.

ولعل المشاهد التضامنية العارمة، المتواصلة منذ عدة أيام، وتشارك فيها مختلف المكونات، داخل الأرض المحتلة، إعراباً عن استعدادها للذود عمن صاروا، بحق، أبطالاً قوميين مبجّلين، سيما تلك المشاهد المنقولة بالصوت والصورة من جنين، ومن مخيمها الذي سبق له أن أسقى المحتلين كؤوساً طافحات بالدم، تؤكّد، بلا أدنى ريب، أن جيلاً فلسطينياً جديداً قد انبثق من قلب الحصارات المديدة، من براثن السجون الرهيبة، من حصاد التجارب المريرة، وأن أفراد هذا الجيل، وهم في أوائل العشرينات من ريعان أعمارهم، ممن كانوا أطفالاً بعد، يوم كان جنود الاحتلال يقتحمون بيوتهم الفقيرة، ويأخذون آباءهم أسرى معصوبي العيون، نقول إن هؤلاء الفرسان النبلاء الأشداء، الذين يتصدّرون المشهد الفلسطيني الآن، أصبحوا معقد الرجاء، موضع الرهان، وقبلة أنظار شعبٍ ظلّ يربّي الأمل كما يربّي أولاده والبنات، ويسلّم الراية من جيل إلى جيل، يقاوم ويصمد، ويصبر على الصبر بلا ملل ولا كلل.

«هاو» يا سيسي؟

محمد طلبة رضوان

«كلنا نؤمن بالديمقراطية، لكن .. متى نطبقها؟» هكذا رد عمر سليمان، نائب حسني مبارك، على شبكة إيه بي سي الأميركية، في فبراير/ شباط 2011، قبل تنحّي مبارك بأربعة أيام. وانتشرت بعدها صياغته الإنكليزية الركيكة لسؤال متى نطبقها على مواقع التواصل الاجتماعي في هيئة كوميكس، يسخر منها، وبها، المصريون، «بط هوين»؟ السؤال نفسه، في التاريخ نفسه، ولكن عام 2016، وجهته مجلة جون أفريك للرئيس عبد الفتاح السيسي، ليجيب: المصريون لن يكونوا مؤهلين للديمقراطية قبل 2030.

المصريون دائما غير مؤهلين للديمقراطية، ويلزمهم الوقت. وبعد مرور الوقت، يلزمهم مزيد من الوقت. وبعد مرور المزيد، يلزمهم المزيد والمزيد والمزيد، وهكذا إلى يوم يبعثون. والمعنى نفسه، يمدّه الرئيس السيسي، على استقامته، ليصل بنا في خطابه السبت الماضي، بمناسبة الإعلان عن «الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان»، إلى أن الوقت غير مناسب، وأن المصريين غير مؤهلين لحقوق الإنسان، كما أنهم لم يكونوا مؤهلين للمسار الاشتراكي في عصر عبد الناصر، ولم يكونوا مؤهلين للمسار الذي لم يجد له اسما، في عهد أنور السادات، وليسوا مؤهلين الآن للحريات التي إن أخذوها فسوف يهدمون البلد «تاني». المؤسسات الدينية غير مؤهلة للإصلاح الديني الذي يريده الرئيس، والمجتمع غير مؤهل لقوانين تجريم ختان الإناث وزواج القاصرات الذي يريده الرئيس، والرئيس يتفهم ذلك كله، ولا يريد أن يضغط على المؤسّسة الدينية، ولا على آباء البنات، ويحترم قيمة الوقت، وأهميته. وعلينا أن نبادله احتراما باحترام، وتأجيلًا بتأجيل، كما على الآخر (الغربي طبعا) ألا يفرض علينا منظومته، وحقوق إنسانه، وحريات مجتمعه، فهي مناسبةٌ له ولتجربته ولناسه ولمجتمعه ولثقافته ولحضارته، وليست لنا. لدينا تجربة أخرى، وحقوق إنسان أخرى، أما فرض الحقوق فهو «مسار ديكتاتوري» يخشى الرئيس السيسي منه!

يحتاج الواقع إلى وقت طويل لتغييره، لا شك في ذلك. كما أن الاستفادة من أفكار الآخرين وتجاربهم لا تكون بالنقل الحرفي عنهم من دون مراعاة السياقات التاريخية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والخصوصيات الفكرية والثقافية والحضارية، والدينية أيضا. ذلك كله صحيح، وبديهي، إلا أن الدولة أهدرت عشرات السنوات من الوقت، بحجّة الحاجة إلى الوقت، ولم تفعل شيئا، كما أن خصومها، وحلفاءها، ووجه عملتها الآخر، من الإسلاميين، ملأوا الدنيا بحديث الاستقلال والهويات والخصوصيات، والوافد والموروث، التي تحول بيننا وبين الاستفادة من منجزات الحضارة الغربية، ولم ينجزوا شيئا، سوى التكريس لمزيدٍ من الاستبدادين، السياسي والديني، وكلاهما استخدم الآخر، واستفاد من الآخر، وتغذّى على الآخر، ليبقى الحال على ما هو عليه، وعلى المتضرّرين أن يتحمّلوا سجون النظام وتكفير الإسلاميين، ثم ماذا بعد؟

يزعم الرئيس السيسي، مرارا، أنه مختلف، وأنه لا يمثل نظام مبارك (بصرف النظرِ عن كونه مدير مخابراته الحربية)، وأنه يعاني من إرث من سبقوه، أنظمةً وحركاتٍ إسلاميةٍ متطرّفة، وأنه يريد إصلاح ذلك كله وتجاوزه، فيما لا يفعل السيسي شيئا، في ملفات الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية، سوى الاستثمار في خطابات الأنظمة والإسلاميين، وإعادة تدويرها، بطرقٍ مختلفة، مرّة باستخدام الحكمة، وأخرى بدعوى مصلحة الوطن، وثالثة لأن الشّعب غير مؤهل، ورابعة لأن الدين يأمرنا بذلك، وخامسة وسادسة وعاشرة. الخلاصة: علينا أن نصبر إلى ما لا نهاية، ما الخطة، الخطوات، «العملية» التي تبدأ الآن وتنتهي بعد عشرة أو عشرين أو خمسين عاما؟ أين «السبت» الذي سيؤدّي بنا إلى «الأحد»؟، نتساءل، على طريقة عمر سليمان، «هاو» يا سيسي؟ ولا يأتينا الرد سوى: «هاو».

عامان من العزلة... مقاربة أكثر من طبية

محمد أبو رمان

في كتابه الجديد «عامان من العزلة.. مآلات الجائحة»، والذي صدر قبل أيام (معهد السياسة والمجتمع، عمّان، 2021)، يقدّم لنا مدير مركز الحسين للسرطان، الطبيب والأديب، عاصم منصور، مقاربةً مهمة تتجاوز الرصد والتحليل الطبي والعلمي لتطور جائحة كورونا، عالمياً، مع تسليط الضوء على المشهد الأردني، بل يتجاوز ذلك إلى مناقشة الأبعاد المجتمعية والثقافية والاقتصادية، وحتى السياسية، التي نجمت عن تأثير هذه الجائحة وتداعياتها.

الكتاب خفيفٌ في حجمه، عميقٌ في مضمونه، يقدّم توثيقاً مهمّاً، غير مباشر أو رسمي، لتطوّر وباء كورونا، والسياسات الأردنية في التعامل معه، بروح نقدية جريئة؟ يتساءل الكاتب أين أصبنا وأين أخطأنا، ويذكّرنا بمحطّات مهمة عديدة، أردنياً، في التعامل مع الوباء. وإذا كانت هنالك إشارات على درجة كبيرة من الأهمية فتتمثّل في أنّ المواجهة مع الوباء ليست فقط طبية، بل لها أبعاد سياسية ومجتمعية وثقافية وإعلامية متعدّدة. الوباء امتحان للنظام الصحي بأسره وتحدٍّ له، ويمثّل تحدّياً اليوم لقدرات الدولة وقوتها وإمكاناتها، ومحطة فاصلة لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومقياس لمعايير كفاءة نظام الدولة بأسره، وقدرته على مواجهة الظروف الاستثنائية، ولقيم الدولة ما بين الحرية والعدالة الاجتماعية وللثقافة المجتمعية والشعبية. وإذا كانت الرؤية النقدية للمؤلف حاضرةً متغلغلة في ثنايا الفصول ومقالاتها في مقاربته السياسة الأردنية تجاه كورونا، في ضوء ما يمتلكه من معرفةٍ وخبرةٍ وإحاطةٍ بما يجري عن الوباء في العالم من سياساتٍ طبية، وما تم إنجازه من بحوثٍ علميةٍ محكمة، وتجارب على المطاعيم والعلاجات، فإنّ الكاتب يرى (وهو ما يجذبك إلى الكتاب الذي لا يفصل السياسات الصحية عن الإعلامية والسياسية والاقتصادية) أنّ أهم ما أخطأنا فيه أردنيّاً الرسالة الإعلامية والاتصالية للمسؤولين الذين لم يوفّقوا، في أحيانٍ كثيرة، في تقديم رسالة صحيحة دقيقة مفيدة، تقشع الضبابية وتواجه المخاوف أو الاستهتار، على حدّ سواء، لدى نسبة كبيرة من الناس، والفشل في الرسالة الاتصالية والإعلامية اليوم، في عالم «السوشيال ميديا»، والتحولات المذهلة في انتشار الإعلام الرقمي، تعني إخفاقاً كبيراً، حتى لو كان هنالك نجاح مهم على أرض الواقع.

في السياق الأردني، يذكّرنا المؤلف (عبر مقالاته التي جاءت مترابطة تاريخياً مع الأحداث التي يكتب عنها) بأحداثٍ عديدة، عندما دخل الفيروس إلى الأردن في شهر مارس/آذار 2020، ولما أعلن وزير الصحة حينها الأردن خالياً من الفيروس، بعد شفاء تلك الحالة. ولاحظ كثيرون كيف أنّ المؤلف كان ممن سارع إلى التحذير، في ذلك الوقت، من تلك الخلاصة الخاطئة. ثم قصة عرس إربد، الذي دخل في التأريخ العالمي لتطور الفيروس. والأكثر أهمية من كل ما سبق الوقوع في «فخ» التسرّع والحديث عن «المعجزة الأردنية» في التعامل مع الفيروس، والمبالغة في تقدير النتائج الأولية، إلى أن سجّل الأردن، في مراحل لاحقة، نتائج مرعبة، بوصفه الأعلى إصابة عالمياً، للإصابات الجديدة بالنسبة إلى عدد السكان!

ثمّة ضرورة هنا للإشارة إلى أنّ الكتاب بمثابة رحلة ممتعة غنية بالمعلومات والتفاصيل عن التجارب والمدارس العالمية في التعامل مع كورونا؛ بداية من الدكتور لي ويتلبانغ، وهو من أطلق صافرة الإنذار المبكّر لخطورة الفيروس الجديد في الصين، وانتقم منه الفيروس لاحقاً لمّا قتله. وقصة المرأة الستينية الصينية فانغ فانغ التي كانت من أوائل من نشروا عن الفيروس الجديد في الصين، وخرقت التكتم الإعلامي هناك، على موقع «ويبو»، ثم إطلالات مكثّفة على التجارب العالمية؛ الصينية، الهندية، السويدية، الأميركية، ومقارنة الدروس المستفادة من كل تجربة.

من ألطف الإشارات في الكتاب تسليط الضوء على نظرية المؤامرة التي سادت لدى شريحة واسعة من الناس، ليس فقط في الأردن، بل حتى على مستوى العالم، فكأن هنالك سياسيون ومسؤولون حاولوا توظيف الموضوع سياسياً، ونسبة كبيرة اعتبروه مؤامرة كونية. ويناقش المؤلف قصة التهمة التي ألصقت ببيل غيتس (انتشرت على نطاق واسع عالمياً وعربياً ومحلياً)، عندما اتهم بأنّه كان من المخطّطين لما وقع، وأنّه يسعى إلى «زرع رقائق إلكترونية» (المراقبة من تحت الجلد)، وأنّه يتبنّى نظريات الإبادة العالمية وغيرها من قصص. يقدّم الكتاب إشاراتٍ مهمة على صعيد الأبعاد والنتائج المتعلقة بالفيروس، فيتحدّث المؤلف في مقال عن السياسات الدولية المتعلقة بالوباء، ثم الأبعاد النفسية (الأزمات النفسية التي تصيب نسبة كبيرة من الناس)، والآثار الصحية المختلفة.

> كتاب بمثابة رحلة ممتعة غنية بالمعلومات والتفاصيل عن التجارب والمدارس العالمية في التعامل مع كورونا

من الجوانب والأبعاد اللافتة في الكتاب ما يتعلق بتأثير كورونا على الديمقراطية، وتصنيف المؤلف الدول (الديمقراطية والشمولية) في تعاملها مع الوباء، وكيف أنّ هنالك آثاراً كبيرة خلفها على الحريات العامة، وعلى سياسات الدول. والمفارقة أنّ الدول الشمولية الاستبدادية أظهرت قدرة أكثر في التعامل مع الوباء. ثم يشير الكاتب إلى تقرير مهم لمجلة الإيكونومست البريطانية عن التدهور الذي حدث في دولٍ عديدة على صعيد الديمقراطية والحريات، جرّاء التعسّف في استخدام الأنظمة للجائحة لتحقيق مآرب سياسية خارج نطاق الوباء نفسه!

من القضايا التي يطرحها الكتاب، أيضاً، مسألة الخيارات الأخلاقية والإشكالات المثارة في التعامل مع الوباء «فعندما تجد نفسك مضطراً لاتخاذ قرار مصيري يتعلق بحياة إنسان وتحديد من يعالج ومن يترك لمصيره؛ لن يكون وقع الأمر سهلاً على النفس السوية. وعادة ما تستخدم الكوادر الطبية ما يعرف بعدالة التوزيع عند مواجهة هذه الحالات، بحيث توجّه الموارد الشحيحة إلى الأشخاص الأكثر احتمالية للاستفادة منها والنجاة من المرض؛ وهذا أمر منطقي، لكنه لا ينفي الصراع الداخلي لدى من وجد نفسه مضطراً لاتخاذ مثل هذا القرار».

صحيحٌ أنّ الكتاب هو مجمل مقالات الكاتب على مرّ الشهور السابقة، منذ بدايات الجائحة، لكنّه في بنيته وتسلسله وترتيب فصوله، لن يدعك تشعر بأنّك أمام مقالات، بل أمام مقاربةٍ متكاملةٍ تأخذ الأبعاد المختلفة للجائحة. وهو، فوق هذا وذاك، توثيق مهم ودقيق وأدبي لظواهر وتفصيلات عديدة مرت عليها السطور أعلاه، كي لا يطويها النسيان، ونفقد الدروس المهمة المستفادة منها.

(كاتب ووزير أردني سابق)

أن تكون ملحداً شبّيحاً أو أخلاقياً؟

مهنا الحبيل

هناك عودة إلى التاريخ الديني والاجتماعي اليوم، وبالذات إلى المرجعيات المذهبية القديمة، والتترس بالطائفة الصغيرة أو المجموعة العقائدية الأكبر، وهي حالة تشتعل في كل الديانات. ولم يكن ذلك التكتل الطائفي المتعصب الذي ساهم في إفشال الربيع العربي مقتصراً على الوطن العربي، ولكنه يزدهر في آسيا الهندية، ويشمل الديانات التقليدية والسماوية، وهو في العالم الشمالي لا يزال قوياً، يتوارى خلف اليمين القومي للشعوب الغربية التي ضاقت بالمهاجرين، ولكن العنصر الديني ثابتٌ فيها، هذا فضلاً عن توالي الجذب الجماهيري لهذه العصبيات. ولم تبرز هذه العودة من خلال فهم مأزق العالم الجديد الذي أقصى خطاب الروح وسلوكيات القيم وفلسفة التشريع في المركز الأخلاقي للفرد، وعبره في نظام الدولة والمجتمع الدولي، ولكنه استقطابٌ صراعي، هو في الحقيقة بيانٌ تاريخي لفشل النموذج الغربي في نشر التمدّن الأخلاقي، وفشلنا في الشرق، عن إحياء منظومة القيم التي تجمعنا، وتهدي العالم إلى فلسفة الرشد قبل السقوط الأخير. سقوط يتداعى علينا من كل فج يُهيمن على الغذاء والدواء، والسياسة وتجريف البيئة الاجتماعية للأسرة البشرية، وكومةٍ من الزبائل في الإعلام و«السوشيال ميديا»، تُصبّ على هذا الإنسان والطفولة المتحنة منذ ميلادها، وذلك كله باسم التطور والتقدم الذي تحصد أمواله الرأسمالية المتوحشة. وهي فوضى ممتدّة إلى عالم الإلحاد، فسواءً كانت الظاهرة من خلال تدفق القراءة للفلسفة الغربية المعاصرة المؤسّسة على المادية الحادّة، ليبرالية أو ماركسية، أو كانت من خلال صدمة الواقع في ظل الأفكار الحديثة، وما يراه بعض الشباب من نموذج خطاب أو سلوك ديني مستفز، وكل يدعو إلى منبره باسم الإسلام الصحيح. وهناك من يتوارى بوجدانه بعيداً عن الصخب، اتخذ قرارَه أو ركن إلى شكّه، ولكنه يشعر، في ضميره، بأن اليقين القلبي والدلالة العقلية لم يستقرّا بعد، وظاهرة اللاأدريين تتوسع، وهي تنتشر في تركيا، بحسب إفادة أصدقاء باحثين أتراك، وهي الاعتراف بالرب من دون الدين ومن دون الرسل، وهي قاعدةٌ يهدمها فراغها الواضح، مستنسخة من رحلة الغرب أيضاً. ولسنا في صدد نقاشها اليوم، ولكنها لا تُعطي معنى قيمياً أو طمأنينة نفسية لمن يؤمن بها، فهي محاولةٌ للانفكاك من صخب الجدل، وقيود الدين الأخلاقية. وهناك حالات تتبع التقليد الذي انتشر منذ القرن الثامن عشر في أوروبا، لو اعتبرنا أن الغرب يؤرّخ لحياته الجديدة في عصر التنوير بـ1843م تقريبا، وعلى الرغم من أن الفلسفة ذاتها التي قادت الغرب إلى مرحلة التنوير، كانت تحمل طيات إيمان روحي بتسليم عقلي، وقد وجدت ذلك في رسالة كانط، بل وفي منظومة روسّو، العقد الاجتماعي، حيث إن جدل الخالق والدين لم يكن حدّياً لديهم ولدى غيرهم، بل لدى كانط كان الإيمان الأخلاقي ضد التوظيف الكنسي جزءا من إجابته على سؤال: ما التنوير؟.. فهنا اليوم تقليد أعور بعض الشيء في الهيجان المختلف نحو الإلحاد، يُبرّر موقفه بمنظور علمي لا يصمد كبلاغ بأنه فتحٌ تاريخي، فهو يعود إلى شعار الماركسية (العلمية) ذاته، «لا إله والحياة مادة». هذا الشعار قد فُكّك نقداً بين مساحةٍ تعارضه في مركزيته الشمولية ومن يُسقطه جزئياً أو كلياً بدلالة معرفية، وهو جدلٌ يشمل الحياة الأكاديمية الغربية، بل إن بعض الفلاسفة الكبار من منظّري الإلحاد قد تطرأ عليه مراجعاتٌ تُسقط بعض أركان إلحاده وبعضهم لا يزال يُقلده.

الفكرة الوجودية لو أردنا تهذيب المصطلح، أو موافقته الواقع، قديمة، وهي على مراحل، وقد تعبر الشكوك على باحثين كثيرين، وتنطفئ بعد حين بما يستشعرونه من يقين علمي وسكينة روح. وهناك من مارس التشبيح بما فيه التشبيح الإبادي من كبار الوجوديين. ويُقصد بالتشبيح هنا التقعيد الفلسفي لاحتقار العالم الجنوبي، ومناطق النفوذ التي قرّر الغرب تسخيرها له، فهوّت عند ذلك منظومة العدالة التي أسّس لها أولئك الفلاسفة. .. ولاستيراد التشبيح، في مقالنا، تطبيق مهم، وإن كان مصطلحاً بدأ بتوصيف مليشيا النظام السوري وحلفائه، إلا أنه يعني مثالاً مهماً، فبعض من ساند هذا التشبيح وشارك فيه، يُقدَّم ملحدا أو وجوديا، في حين أنه يصطفّ في قالب طائفي، فهي ازدواجية عجيبة، لكن الوجودية في دفاتر الفلسفة الصادقة أو المزعومة تعني الخلاص من أي رابطٍ روحي، والتعامل مع المساواة المادية، مساواة لم تطبق منذ تأسّست الدول المدنية الحديثة للغرب على عالم الجنوب. يتكرّر هذا النموذج اليوم في مجموعاتٍ حديثة تعلن إلحادها، وتُباشر تقديم المواد المبرّرة للتحريض على الشعوب المؤمنة بالإسلام تحديداً! وتَغرق في ملاعنة قيم مجتمعاتها، منتشية بشراكتها في تصنيف الغرب الإبادي، الذي كان بعض وجوديّيه وبعض ملاحدة الشرق ضده، حيث فصلوا قناعتهم الفكرية عن موقفهم الأخلاقي التضامني، فالحالة اليوم، في جزءٍ منها، صخب فوضى، ولعل بعض حالاتها ممكن أن نطلق عليه «موضة» في ظل الفوضى الكبيرة التي يعيشها العالم، جزء من عناصر إشعالها هو رغبة الحضور والركوب على الموجة، في ظل تشجيعاتٍ غربيةٍ ممنهجة، في حين بعضها أزمات نفسية ساهم فيها تشبيحُ مقابل، يُصب من أنصار العصبية الدينية باسم الإسلام، على كل متردّد أو متشكّك يطرح فكرته، ولو كان من صفّ الإسلاميين، بل لا تكاد تغرب شمس ذلك اليوم إلا وقد صُنف من أهل النار وحجزوا له مقعدا فيها. مهمة الشاب مع دوافع الوجودية وأسئلة الشك اليوم تقوم على فرز ذاته وروحه من هذه الحفلات التصنيفية، وتنظيم قناعته العقلية وتأثيراتها الأخلاقية، من دون أن يؤجّر مقعده لشيطنة مجتمعه، ولينظر بتأمل عميق في مفهوم الإيمان في قلبه وعقله، وتأثيره في حياته، من دون أن يحتاج ليكون نسخة مقلِدة، ولكن ذاتاً أخلاقية ترتفع عن المزاج الكريه والتوظيف الرأسمالي.

> الفكرة الوجودية لو أردنا تهذيب المصطلح، أو موافقته الواقع، قديمة، وهي على مراحل

(كاتب عربي في كندا)

تجربة معقدة... المبالغة الفلسطينية حالة إنكار

سمير الزبن

بعيدًا عن التحليلات النقدية للتجربة الفلسطينية، وبعيدًا عن الفخر التاريخي، المرض الأكثر استعصاءً عند الفلسطينيين، يبدو أنها تجربة بحاجة إلى تأمل من نوع آخر، لا يركز على ما يُقال في الموضوع الفلسطيني، وادّعاء الأطراف، وحتى ما تمّت صياغته تاريخيًا بوصفها الرواية الفلسطينية الأكثر تماسكًا للتجربة القاسية التي مرّ بها هذا الشعب، جماعة وأفرادا. أقول هذا، لأن هناك في التجربة الفلسطينية، وعلى الرغم من الكثير الذي كُتب عنها، شيئا عصيّا على التحليل، وكأن المفردات والمصطلحات تفقد دلالاتها، عندما يتم وضعها في السياق الفلسطيني، لفهم هذا الواقع وتحليله، أو لإدراك ما تقوله القوى السياسية، أو لفهم أشكال التعبير عن المرحلة، أو عن مراحل سابقة من التاريخ الفلسطيني. لذلك يبدو الوضع الفلسطيني، في أحيان كثيرة، كأحجية غير قابلة للحل. وإذا أخذنا التعقيدات التي تمليها إسرائيل على الواقع الفلسطيني، والتداخل الذي يجعل من الوضع الفلسطيني وضعًا داخليًا إسرائيليًا، نصبح أمام دوّامة من الصعب الخروج منها بأدواتٍ تحليليةٍ تقليدية، خصوصا أن إسرائيل موجودة في كل تفصيل فلسطيني. يكاد لا ينجو تفصيل فلسطيني من المبالغة، وأحيانًا المبالغة الشديدة، فلا يمكن فهم مصالحة ممتنعة عن التحقق بين قوى سياسية، لا همّ لها، على مدى عقد ونصف العقد، سوى العمل على هذه المصالحة (كما تدّعي)، التي لم تأتِ، من دون أن يكون أحد الأطراف قادرًا على شرح امتناعه عن الذهاب إلى هذه المصالحة، سوى باتهام الطرف الآخر. كما أن الفلسطينيين لا يعترفون بالهزيمة، ويتم تغطيتها بمفرداتٍ أخرى، وعندما يجري التحدث عن الهزيمة، تكون هزيمة الآخرين، فقد استكانوا للمصطلح الذي صاغه قسطنطين زريق في توصيف الهزيمة المدوّية في 1948 بوصف ما جرى بـ«النكبة». وقد يبدو المصطلح أشد قسوة من مصطلح الهزيمة، لكن المشكلة فيه أنه ليس مصطلحًا سياسيًا. وبالتالي، يخفي أكثر مما يظهر، يعتّم أكثر مما يضيء. وكذلك الحال في المحطّات التاريخية اللاحقة، مثل الاجتياح الإسرائيلي للبنان العام 1982، فكل مراجعات الفصائل لم تسم، أيٌّ منها، في وثائقها، ما جرى هزيمة. تجدَ تعبيراتٍ مثل، الصمود الذي يعادل النصر، أو إفشال الهدف الإسرائيلي من الاجتياح بالقضاء على منظمة التحرير، وغيرها من تعابير تلتفّ على تعبير الهزيمة تحديدًا، وتقرّب ما جرى في بيروت من النصر الكبير، أو تُبعده في كل الأحوال عن الهزيمة.

الاستثناء الوحيد الذي يستخدم فيه تعبير الهزيمة حرب العام 1967، والتي حاول محمد حسنين هيكل التغطية عليها باشتقاق مصطلح «النكسة». وعلى الرغم من وقوعها، فشلت إسرائيل في إسقاط الأنظمة الوطنية، حسب منطق النظامين في مصر وسورية اللذين منيا بالهزيمة. أما الفصائل الفلسطينية فقد سمّت الحرب بالهزيمة، لأنها لم تكن طرفًا فيها، بل على العكس، هي تعتبر انطلاقتها الحقيقية جاءت ردًا على هذه الهزيمة، وأن على الفلسطينيين أن يأخذوا قضيتهم بيدهم. وإذا وصلنا إلى السنوات الأخيرة، نرى انتصارات حركة حماس المتكرّرة على إسرائيل التي حققتها عدة مرات في السنوات الماضية، في ظل الحصار الإسرائيلي الخانق لقطاع غزة، والأوضاع المتردّية، والمستمرّة في التردّي.

وإذا ذهبنا أبعد قليلًا من السياسة، نرى أن الفلسطينيين يفتخرون بأنهم أكثر الشعوب العربية اكتمالًا، وكانوا يفتخرون بأنهم أكثر الشعوب ديمقراطية، طبعًا، قبل إقامة السلطة الوطنية. وكان ياسر عرفات يفخر بـ«ديمقراطية البنادق» الفلسطينية. مع بناء السلطة، وعلى الرغم من الرقابة عليها واعتمادها على المساعدات المالية، إلا أنها بنت سلطتها كأخواتها العربيات، مع أنها سلطة حكم ذاتي متواضع محدود الصلاحيات. ولم يكن من الغريب أن يقتل الأمن الفلسطيني أول معتقل في الضفة الغربية بعد بناء السلطة مباشرة. خرج أبي الفلاح من فلسطين في 1948 وهو في الخامسة والثلاثين من عمره، وكان لديه خمسة أطفال، وهو رجل قوي البنية. منذ وعيت على الدنيا، وأبي يروي النكبة بطريقته، ويكرّر تفصيلًا يقول: «اليهود جبناء، أنا ببطح (أهزم) أقوى واحد فيهم». وأنا طفل، اعتقدت أن أبي يستطيع هزيمة أي شخص في العالم، ولم أكن أسأل الأسئلة اللازمة. وعندما كبرت قليلًا، وبدأت أعي الحياة، سألته: «أبي، إذا هم جبناء وعملوا بنا هذا كله، ماذا كان يمكن أن يكون وضعنا لو كانوا شجعان؟!». يصور منطق أبي الصراع كأنه شجار في زقاق، وليس صراعا على مستويات وأعماق مختلفة. أربك السؤال أبي المسكين وأدهشه. ببساطة، لأن أحدا لم يُسائل روايته التي كرّرها عقودا. والحالة الفلسطينية تشبه حالة أبي. هي مبالغة شديدة، للتغطية على واقع قاس وصعب ومرير، وهي مبالغةٌ وظيفتها أن تنتج حالة إنكار جماعية للواقع الفلسطيني، فقد كانت هذه المبالغة اللاصق الذي عمل على تماسك الصورة الذاتية للفلسطينيين عن أنفسهم، لكنها، في الوقت نفسه، غطّت على التردّي الذي تراكم، إلى درجةٍ بات يهدد الهوية الوطنية الفلسطينية التي تشكلت بعد 1948. لا يُكتب هذا الكلام هنا من أجل إدانة التجربة الفلسطينية، بل لأني أعتقد أنه بات ملحًا مساءلة هذه الهوية، وفي العمق، وقبل فوات الأوان.

> كانت المبالغة اللاصق الذي عمل على تماسك الصورة الذاتية للفلسطينيين عن أنفسهم

(كاتب فلسطيني في السويد)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads